

"يُدمر العمل الوطني والتوافق الداخلي"

د. بحر: قرار العليا حول الانتخابات أكبر دعم للاحتلال ويرسخ الانقسام

وتفادي الخسارة المتوقعة التي كانت حركة فتح ستمني بها حال إجراء الانتخابات.

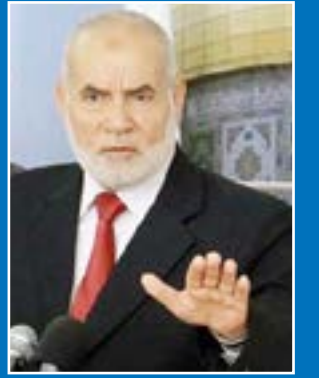
ودعا بحر الكل الوطني الفلسطيني، قوى وفصائل وشخصيات ومنظمات مجتمع مدني وشرائع مجتمعية، للتصدي لنهج السلطة وحركة فتح الرامي إلى تدمير البيت الفلسطيني الداخلي وتخريب كل جهود التوافق الوطني والوقوف في وجه السياسات اللاوطنية التي تنتهجها السلطة وفتح في إدارة الشأن الفلسطيني الداخلي والحياة الوطنية الفلسطينية.

واجتماعية خطيرة قد تسبب اشكاليات كثيرة اذا تم النظر بعين الاعتبار لهذا القرار الحزبي وليس القضائي وأكد بحر أن القرار سياسي بامتياز وفاقد للشرعية القانونية والأخلاقية والوطنية، مشدداً على أن إجراء الانتخابات في الضفة دون غزة يخالف مقتضيات المصلحة الوطنية العليا لشعبنا وقضيتنا ويدمر أسس العمل الوطني والتوافق الداخلي.

وذكر أن القرار يشكل هروباً من الاستحقاقات الوطنية ومحاولة لدرء

أكد د. أحمد بحر أن قرار محكمة العدل العليا في الضفة الغربية بإجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية دون قطاع غزة، وما تبعه من قرار مجلس وزراء "الحمد لله" بتأجيل الانتخابات، تعد قرارات مسببة وهي بمثابة أكبر دعم للاحتلال الصهيوني

وقال بحر في بيان صحفي أصدره يوم أمس الأول: "إن القرار الحزبي الصادر عن محكمة مسببة يعد أخطر قرار يرسخ الانقسام ويباعد بين أبناء الوطن الواحد". وأشار إلى أن القرار له أبعاد انسانية



خريشة: قضاة المحكمة العليا استخدموا لأغراض سياسية

الاعلام يوم أمس، إن السلطة تعطل دور المجلس التشريعي، بشكل نهائي، دون أي دور وظيفي يذكر له، وهو الأمر الذي "سيقودنا (الشعب الفلسطيني) إلى مستقبل مجهول"، مؤكداً أن شعبنا "لن يرحم من يسعى إلى تقسيمه".

هاجم النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، د. حسن خريشة، قيادة السلطة الفلسطينية، متهما إياها بتعطيل دور المجلس التشريعي، واستخدام قضاة المحكمة العليا في رام الله لأغراض سياسية.

وقال خريشة، في تصريحات صحفية أدلى بها لوسائل

التشريعي يدعو الفصائل للعمل معاً لتحرير الأسرى

02 <<<

التشريعي يدين اختطاف الاحتلال للنائب النتشة



02 <<<

وفد من نواب الضفة يزور الأسير المحرر القاضي

06 <<<

لجنة الداخلية تلتقي بالمفوضية العليا للهيئة المستقلة لحقوق الانسان

06 <<<

لجنة التربية تستمع لرئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

05 <<<



في الذكرى السادسة عشر لانطلاقة حركة المقاومة الشعبية التشريعي يدعو الفصائل للعمل معاً لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال

أن الاحتلال قام بتصفيته واغتياله عبر سياسة الإهمال الطبي المتعمد، منوهاً إلى أنها سياسة يتبعها الاحتلال مع كل الأسرى الفلسطينيين في سجونهم. مناشداً منظمات حقوق الإنسان وأحرار العالم وقادة الأمة العربية والإسلامية للعمل على "لجم" الاحتلال وإدانة قيامه بقتل الأسرى وإهمال المرضى منهم، موضحاً أن سياسة الإهمال الطبي التي تؤدي لموت الأسرى إنما هي الإرهاب بعينه، وتتعارض مع كل القوانين والاتفاقيات الدولية والإنسانية. وأشار إلى أن حركة المقاومة الشعبية هي حركة مجاهدة تمضي على درب الشهادة والتحرير، وقدمت في سبيل ذلك عشرات الشهداء، ونالت من العدو عبر تفجيرها لما كان العدو يدعي أنها أسطورة المعركة وهي دبابه "المركفاه"، مؤكداً أن الحركة كانت قد شاركت في أعمال جهادية كبيرة على مدار الأعوام الماضية فكانت حامية للوطن والمقاومة والثوابت الوطنية الفلسطينية.



دعا د. أحمد بحر قوى وفصائل المقاومة الفلسطينية العاملة على الساحة وكل أبناء شعبنا الفلسطيني بمؤسساته كافة للتوحد والعمل معاً وبشكل جاد وسريع لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال ونصرة للأقصى المبارك والمحافظة على الثوابت الوطنية. جاء ذلك خلال كلمة له ألقاها الأسبوع الجاري بمهرجان أقامته حركة المقاومة الشعبية أمام مقر الصليب الأحمر في مدينة غزة بمناسبة الذكرى السادسة عشر لانطلاقتها بحضور قيادات الفصائل الفلسطينية ولفيف من المسؤولين الرسميين وممثلين عن القوى الوطنية والإسلامية. ووجه بحر تحية أجلال واكبار للأسرى البواسل في سجون الاحتلال، معرباً عن أمله الكبير في تحريرهم قريباً بإذن الله، مشيراً إلى أنهم أمانة في أعناقنا، وشعبنا سيعمل بكل وسعه من أجل تحريرهم. ومنندداً باستشهاد الأسير البطل ياسر حمدوني، معتبراً

د. بحر ينعي مقرئ المسجد الأقصى الشيخ محمد رشاد الشريف



نعى الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي إلى الأمتين العربية والإسلامية فضيلة الشيخ محمد رشاد الشريف مقرئ المسجد الأقصى الذي وافته المنية في المملكة الأردنية الهاشمية مؤخراً بعد حياة حافلة بالعلم الشرعي وتعليم تلاوة القرآن الكريم أحكاماً وتفسيراً للأجيال المتعاقبة. وقال بحر في تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي عقب الإعلان عن نبأ الوفاة: "ب وفاة الشيخ الشريف فقدت الأمة الإسلامية رجلاً أفنى حياته في سبيل تحفيظ كتاب الله، حيث تتلمذ على يديه آلاف الطلبة الذين درسهم أصول التجويد وحفظهم القرآن الكريم"، مشيراً إلى أن الشيخ الشريف يعتبر أحد أكبر المقرئين الذين نذروا أنفسهم لله وخدمة دينهم وعقيدتهم. ولفت بحر إلى أنه تتلمذ على يدي الشيخ الفقيد الراحل وتلقى عنه تلاوة القرآن الكريم في محافظة الخليل بالضفة المحتلة بداية سبعينيات القرن الماضي، موضحاً أنه نذر حياته لخدمة القرآن الكريم وتعليم تلاوته للأجيال المتعاقبة على مدار عقود. وأوضح أن الراحل الشريف ترك أثراً طيباً بالغا وطبع بصمات مشهودة غائرة

مع الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين. وفي ذات السياق هاتف بحر نجل الفقيد "معروف الشريف" متقدماً بأحر التعزية من أسرته الكريمة وكل أبناء شعبنا وأمتنا بوفاة الفقيد، داعياً الله تعالى أن يلهم أهله وجميع محبيه الصبر والسلوان.

في كل مكان حل فيه أو ارتحل إليه، مؤكداً أن الفراغ الذي تركه في قلوب أبناء المسلمين وأبناء شعبنا وأمتنا لن يسده أو يغطيه إلا ذكره العطرة التي تبث فينا معاني القدوة والتأسي والعزة والعطاء والفخار. ودعا المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته

التشريعي يدين اختطاف الاحتلال للنائب النتشة



دان الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قيام سلطات الاحتلال مؤخراً بإعادة اختطاف النائب محمد جمال النتشة من منزله بمدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة.

ووصف بحر في تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي للتشريعي بتاريخ "28/9/2016" اختطاف النائب النتشة بأنه انتهاك للحصانة البرلمانية، وجميع الأعراف والقوانين الدبلوماسية

والدولية، مؤكداً أن الاحتلال ينتهج ذات السياسة الرامية إلى الاستمرار في تعطيل المجلس التشريعي.

وشدد بحر على أن سياسة الاحتلال بإفشال عمل المجلس عبر تفرغ الضفة الغربية من نوابها المنتخبين لن تحصد سوى الفشل والخسران، ولن تؤدي إلا إلى مزيد من الإصرار والصمود والتحدي حتى نيل الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية.

ونوه بحر إلى أن ممارسات الاحتلال ضد نواب الشرعية الفلسطينية تعبر عن إفلاس كامل في مواجهة الحق الفلسطيني، وعن عمق الأزمة لدى سلطات الاحتلال في مواجهة انتفاضة الأقصى، خاصة في ظل تأثير النواب على ساحات العمل الميداني في جميع محافظات الضفة الغربية.

ودعا بحر نواب المجلس التشريعي والكتل والقوائم البرلمانية إلى التكاتف في وجه الهجمة الصهيونية ضد النواب، مشدداً على أن الاصطفاف البرلماني الجمعي في وجه الاحتلال وممارساته القمعية من شأنه أن يحبط كافة مخططات الاحتلال، ويربك حساباته على الدوام، ويرسخ العمل البرلماني وأثاره الهامة في كافة مناحي وتفاصيل الحياة الفلسطينية، داعياً أحرار العالم للعمل الجاد من أجل الافراج عن النواب المختطفين في سجون الاحتلال.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

التلاعب بالانتخابات .. خدمة للاحتلال وترسيخ للانقسام

لم يكن مفاجئاً أن تنبري محكمة العدل العليا التابعة لسلطة رام الله للتماهي مع موقف السلطة وحركة فتح، وتصدر قراراً بإجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية فقط دون قطاع غزة، إذ أن كل المؤشرات والسلوكيات والمواقف الصادرة عن السلطة وفتح كانت تؤكد أن قرار المحكمة سيكون سياسياً بامتياز وبعبداً عن كل مقتضيات المهنية والأسس والمعايير القضائية والقانونية السليمة.

منذ البداية راودتنا الشكوك في موقف السلطة برام الله وفتح إزاء إجراء الانتخابات بشكل عام، لأن المواقف المعلنة لا تتسق مع الإجراءات والممارسات التي تنتهجها الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة على أرض الضفة الغربية.

وعندما أقرت لجنة الانتخابات المركزية الجداول الزمنية لإجراء الانتخابات أحست السلطة برام الله وفتح بحجم المأزق الذي حشرت نفسها في زواياه الضيقة، وادركت أن خسارتها للانتخابات قاب قوسين أو أدنى، فبدأت في البحث عن ذرائع للهروب من المأزق والفكك من الورطة التي توشك أن تؤدي بها وتعري حقيقتها أمام أبناء شعبنا.

وهكذا وجدت السلطة برام الله وفتح في السقوط المدوي لعدد من قوائم فتح في قطاع غزة بقرارات قضائية فرصة ذهبية للخلاص من المأزق وإعادة تقييم الموقف من مسألة إجراء الانتخابات في ظل الاستعدادات الكبرى التي أبدتها حركة حماس عبر دعمها لقوائم مهنية كان يُتوقع أن تحصد معظم الأصوات. إن الإشكالية الكبرى لا تكمن فقط في تسييس القضاء وتطويع القانون لخدمة المصالح والتوجهات الحزبية والفصائلية فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى القضاء على الأمل الأخير في ترتيب وإصلاح البيت الفلسطيني على أسس سليمة، وانهيار المنظومة القانونية والقضائية والأخلاقية برمته.

فوق ذلك، فإن السلطة برام الله وفتح لا تدرك أنهما عبر العبث القضائي والقانوني والسياسي قد جعلتا من الوحدة الجغرافية للوطن في خبر كان، فقد تم تقسيم الوطن واعتبار قطاع غزة كياناً جغرافياً غريباً لا يمت للوطن الفلسطيني بصلة، ما يهتك عرى الروابط الوطنية بين أبناء الشعب الواحد، ويغري الاحتلال باستهداف القطاع وأهله الصامدين.

من هنا فإن السلوك والموقف العام للسلطة برام الله وفتح، والذي تجلى بوضوح في التهرب من الاستحقاق الانتخابي في المحليات والتلاعب القضائي والقانوني في القضايا الوطنية الهامة، كل ذلك يشكل أكبر دعم للاحتلال الصهيوني، ويرسخ الانقسام السياسي والجغرافي ويدمر أسس العمل الوطني والتوافق الداخلي، ناهيك عن كونه ينطوي على أضرار ومخاطر ذات علاقة بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية وما تحمله من إشكاليات كبرى على المستوى الفلسطيني الداخلي.

لقد علقنا في المجلس التشريعي الفلسطيني الأمل كما كل أبناء شعبنا في أن يشكل إجراء الانتخابات المحلية فاتحة خير ونقطة انطلاق نحو تفكيك العقد المستحكمة في الأزمة الفلسطينية الداخلية، وبناء أساس موضوعي يمكن الاستناد إليه في حل المشكلات العالقة التي تحول دون إتمام المصالحة والتوافق بين حركتي فتح وحماس، إلا أن آمالنا وآمال شعبنا ذهبت أدراج الرياح، وعادت الأمور إلى نقطة الصفر من جديد.

ومن هنا فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني ندعو الكل الوطني الفلسطيني، قوى وفصائل وشخصيات ومنظمات مجتمع مدني وشرائع مجتمعية، للتصدي لنهج السلطة برام الله وفتح الرامي إلى تدمير البيت الفلسطيني الداخلي وتخريب كل جهود التوافق الوطني والوقوف في وجه السياسات اللاوطنية واللاقانونية والأخلاقية التي تنتهجها السلطة برام الله وفتح في إدارة الشأن الفلسطيني الداخلي والحياة الوطنية الفلسطينية.

وختاماً.. فإننا نحذر السيد محمود عباس من التمادي في مسلسل استهتاره بالقيم والأخلاقيات والقوانين والحقوق الوطنية الفلسطينية، ووقف الهجمة الشرسة على الحريات العامة والشخصية، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير عنه، وحق التجمع والتظاهر السلمي، والإقلاع عن كل الإجراءات والممارسات والسياسات التي تخترق وحدة الصف الفلسطيني الداخلي، والتساوق مع إدارة شعبنا وتوجهاته وطموحاته وحقوقه الوطنية المشروعة، ووقف المراهقات البائسة على الاحتلال الصهيوني، وكل أعداء شعبنا، وتغليب عوامل الوحدة والوفاق على كل اعتبارات الفرقة.

حمل الاحتلال مسؤولية استشهاده التشريعي يدعو لفتح تحقيق دولي في استشهاد الأسير ياسر حمدوني



الموت البطيء في سجون الاحتلال صباح مساء.

ودعا البيان المنظمات الدولية والأممية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية الإقليمية والدولية لفتح تحقيق دولي في استشهاد الأسير حمدوني والعمل على إلزام الاحتلال بتطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية والإنسانية الخاصة بالأسرى دون تسويق أو ماطلة.

ريمون ماطلت وسوّفت في نقل الأسير حمدوني إلى المستشفى مما أدى إلى استشهاده.

وأكد البيان أن الأسرى الأبطال يعيشون أوضاعاً مأساوية في سجون الاحتلال ويتم حرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، ومن بينها الحق في التداوي وتلقي العلاج في الوقت المناسب، وعدم توفير الدواء لهم، مشدداً على أن الأسرى يواجهون

حملت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني حكومة الكيان المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسير ياسر دياب حمدوني في سجون الاحتلال، جاء ذلك في بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي عقب الإعلان رسمياً عن استشهاد حمدوني. وأدان البيان سياسة الإهمال الطبي التي تتبعها إدارات السجون بحق الأسرى، مشيراً إلى أن إدارة سجن

النائب أبو راس يلتقي رئيس بلدية غزة ويناقش قضايا تهم المواطنين



عن فخره بعمل البلدية والخدمات التي تقدمها للمواطنين، وفي نهاية اللقاء عبر حجازي عن بالغ سعادته باستقبال النائب أبو راس ومعالجة قضايا تخص وتهم المواطنين، شاكرًا له تواصله الدائم مع البلدية وحرصه على مصالح سكان المدينة.

لمكاتب النواب، فيما تم إعادة النظر في بعض الشكاوى الأخرى لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة. وأشاد النائب أبو راس بجهود بلدية غزة في التخفيف من معاناة أبناء شعبنا الفلسطيني، عبر عمل طواقمها المتواصل على مدار الساعة، معبراً

عقد النائب مروان أبو راس مؤخراً اجتماعاً مع رئيس بلدية غزة م. نزار حجازي وناقش معه عدة قضايا وشكاوى تقدم بها بعض المواطنين من أحياء مختلفة بالمدينة، وتم الاتفاق على وضع حلول مناسبة للعديد من الشكاوى التي كان أصحابها تقدموا بها



التشريعي يهنئ حجاج بيت الله الحرام ويشيد بنجاح الموسم

مقدمتهم الحجاج والمعتمرين خلال الأعوام القادمة.

من ناحيته طالب وفد التشريعي السلطات المصرية بتحسين معاملة المسافرين من أبناء قطاع غزة، وفتح معبر رفح على مدار الساعة بهدف السفر ونقل البضائع، والعمل على تخفيف معاناة أهلنا في القطاع الذين أنهكهم الحصار المفروض عليهم منذ عشر سنوات.

قطاع غزة وطواقمها المختلفة والتي تكللت بنجاح الموسم.

وكان الحجاج ووجهاء من عائلاتهم في استقبال وفد التشريعي مرحبين بهم وشاكرين زيارتهم التي اعتبروها من أفضل طرق التواصل مع المجتمع المحلي والاطلاع على طبيعة المعاناة التي تكبدها الحجاج من أجل زيارة البيت العتيق، مناشدين كل الأطراف المعنية بتسهيل سفر أبناء القطاع وفي

هنا وفد ضم رئاسة ونواب المجلس التشريعي عدد من حجاج بيت الله الحرام في مختلف محافظات قطاع غزة، واستمع الوفد من الحجاج لشرح مفصل حول المعاناة التي واجهها حجاج بيت الله أثناء سفرهم عبر الأراضي المصرية وصولاً للديار الحجازية، وما لقوه من انتظار طويل ومشقة بالغة في سبيل أداء الفريضة الخامسة، وأشاد الوفد بالجهود التي بذلتها وزارة الأوقاف في



لجنة الداخلية تستمع لرئيس بلدية خان يونس



عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي يوم أمس الأول جلسة استماع لرئيس بلدية خان يونس المهندس يحيى الأسطل، بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، وكلاً من النواب: مروان أبو راس، سالم سلامة، صلاح البردويل، ويونس أبو دقة، واستمعت اللجنة لرؤوس البلدية على شكوى المواطنين سكان شارع المجمع الإسلامي بخان يونس حول مشروع توسعة الشارع.

من جهته أوضح رئيس البلدية أن الشارع ضمن المخططات الهيكلية في منطقة بخان يونس وأن المواصفات الهندسية في البلدية لفتح الشارع تم تطبيقها وإعلام المواطنين بالإشعارات القانونية والرد على طعونهم خلال الفترة المحددة من الناحية القانونية، مؤكداً أن كل الإجراءات التي اتخذتها البلدية واللجنة المركزية لتنظيم المدن مطابقة للمواصفات ووفقاً للقانون، وستشرع البلدية في تنفيذ فتح الشارع حسب المواصفات، مؤكداً أن التمويل متوفر وأن البلدية جاهزة للتنفيذ، مشيراً إلى أن بلديته تسعى دوماً لتحديث المدينة وتطوير أحيائها ومرافقها العامة من أجل خدمة المواطن.

وفي نهاية اللقاء وبناءً على شروحات وإيضاحات رئيس البلدية تقدّمت اللجنة بالشكر للبلدية ورؤوسها وطواقم العاملين فيها لاهتمامهم بالمواطنين ولعمارتهم الأوضاع المعيشية التي يعانيها قطاع غزة، مطالبة بتطبيق القانون وتنفيذ فتح الشارع حسب المواصفات الهندسية ووفقاً للأصول.

اعتبره قرار غير قانوني

المدهون: المحكمة العليا مسيئة ولا تعمل وفقاً للدستور



قال أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون: "إن قرار المحكمة العليا برام الله باستثناء غزة من الانتخابات المحلية لا يتسم بالقانونية وليس به أي شيء من الموضوعية، وهو يكرس حالة الانقسام".

وأوضح المدهون في تصريح صحفي خصّ به صحيفة "البرلمان" تعقيباً على قرار المحكمة العليا برام الله القاضي بإجراء الانتخابات في الضفة دون غزة، وقرار مجلس وزراء "الحمد لله" الذي ألغى الانتخابات، أن

الرئيس عباس لم يعد رئيساً شرعياً للشعب الفلسطيني بعد عام 2009م، منوهاً لأن المنظومة القضائية القائمة في الضفة الغربية ليست قانونية ولا شرعية، لافتاً لأنها مسيئة وقراراتها يتم صياغتها في الأروقة السياسية وفي دوائر صنع القرار السياسية وليس في مرافق القضاء ووفقاً للقانون والنظام والدستور.

وأضاف: "هناك خلل قانوني كبير في الإجراءات المتبعة في المرافق القضائية بالضفة الغربية منذ عشر سنوات".

ودعا المدهون لتوفير موقف وطني جامع لإنهاء حالة السيطرة على القضاء والهيمنة عليه من قبل السلطة التنفيذية في الضفة، مؤكداً على ضرورة عقد المجلس التشريعي جلسة له للدعوة لانتخابات تشريعية ورئاسية ووطنية للخروج من الحالة الراهنة.

بحر يندد بإجراءات الاحتلال بحق سفينة "زيتونة"

والمؤسسات الأممية للحصار المفروض على قطاع غزة، وما نتج عنه من أضرار صحية واقتصادية ومعاناة لسكان القطاع شملت جميع مناحي حياتهم اليومية، داعياً المجتمع الدولي للعمل السريع لرفع الحصار الظالم عن القطاع.

أن السفينة كانت تسير في ممر مائي إقليمي ودولي وصولاً لميناء غزة. وأشاد بمشاركة الناشطات الأوروبيات على تلك السفينة التي تعبر عن رفضها للحصار الظالم المفروض على قطاع غزة. واستنكر استمرار الصمت الدولي

ندد أحمد بحر بإجراءات الاحتلال بحق سفينة "زيتونة" القادمة لكسر الحصار عن قطاع غزة. وأكد بحر أن ما قامت به بحرية الاحتلال من اعتراض "زيتونة" يعد قرصنة بحرية لعصابة الاحتلال الصهيوني وتهديد للأمن الإقليمي المائي، باعتبار

لجنة التربية تستمع لرئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا



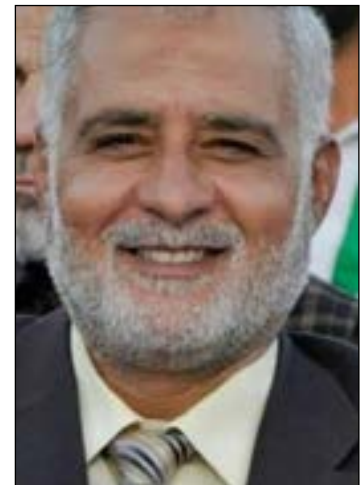
لافتاً لوجود صعوبات تعترض تنفيذ هذه الخطة حتى الآن، مؤكداً أن الأكاديمية تسعى جاهدة لدى الوزارة لتذليل تلك العقبات. من جانبهم أكد أعضاء اللجنة حرصهم الشديد للارتقاء بالمستوى العلمي وتشجيع الأجيال الشابة والباحثين على التطوير، ووعدهم بالتواصل مع المعنيين بالوزارة لمناقشة القضايا التي طرحت في الجلسة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها، ومعبرين عن ثققتهم بالأكاديمية وبرامجها العلمية وكوادر العاملين بها.

على البرامج والتخصصات العلمية التي تمنحها وتشرف عليها الأكاديمية والمعتمدة من قبل هيئة الاعتماد والجودة بوزارة التعليم، ومنها برنامج القيادة والإدارة، القانون والإدارة العامة، إدارة الدولة والحكم الرشيد، وبرنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية، بالإضافة إلى البرامج الأخرى التي توليها الأكاديمية الأهمية العلمية في سبيل النهوض بواقع مرافق الدولة والكادر العلمي. وأشار إلى أن الأكاديمية لديها خطة مستقبلية تهدف لاعتماد برامج أخرى،

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي أمس جلسة استماع لرئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا حول واقع الأكاديمية وبرامجها وخططها المستقبلية، وحضر الجلسة رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، وكلاً من النواب: خميس النجار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، محمد شهاب، وجميلة الشنطي، بالإضافة إلى رئيس الأكاديمية د. محمد المدهون ونائبه د. أحمد الوادية. بدور أطلع رئيس الأكاديمية اللجنة

الزعاري: رهان الاحتلال على وأد انتفاضة القدس فشل تماماً

ويظهر ذلك من خلال الإعدام الميداني للشباب الفلسطيني بمجرد الاشتباه. وأوضح بأن الانتفاضة ورغم عشوائيتها إلا أنها أثرت بشكل كبير على اقتصاد الاحتلال، حيث فرضت الحالة الأمنية نفسها على السلوك التجاري وأداء حكومة الاحتلال خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات وتطويرها. وأكد على أن الشعوب الحرة ستنتصر لأنها صاحبة إرادة فولاذية ولديها الاستعداد الكافي للاستمرار عبر أجيالها المتعاقبة، وقد ضرب شعبنا أروع الأمثلة في الصمود والإصرار، ولذلك سيحقق أهدافه عبر انتفاضته المباركة.



أكد النائب باسم الزعاري، أن رهان الاحتلال الإسرائيلي على وأد انتفاضة القدس قد فشل، مشدداً على تمسك شعبنا بخيار المقاومة بأشكالها وصورها كافة.

وقال الزعاري في تصريح صحفي، في الذكرى الأولى لانتفاضة القدس، إن الشعب الفلسطيني عازم على انتزاع حقوقه وحماية أرضه ومقدساته، مشيراً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يعيش حالة من الإرباك الشديد في التعامل مع الانتفاضة، حيث يتصرف باضطراب وعدم اتزان وردود فعل مرتبكة، ولم تنجح كل خطته ومحاولاته لردع الانتفاضة،

السلطة تعطل دور التشريعي

خريشة: قضاة المحكمة العليا استخدموا لأغراض سياسية

إلى حين استكمال كافة الاجراءات من جديد".

واستعرض خريشة، التنكر لقطاع غزة من قبل السلطة وقيادتها قائلاً: "لقد تم الاتفاق مع لجنة الانتخابات المركزية قبل اجراء الانتخابات المحلية، على كل التفاصيل ومن ضمنها اعتراف حماس بشرعية القضاء والأمن في الضفة مقابل اعتراف السلطة بشرعية القضاء والأمن في قطاع غزة".

وقال خريشة: "الاعتراف بشرعية الآخر، كان بداية جيدة لإعادة اللحمة والتوافق، إلا أن تأجيل الانتخابات كان مخططاً له من خلال استخدام القضاء من قبل السلطة والتأجيل لمرة واحدة يربك العملية الانتخابية برمته، وهذا ما حدث بالفعل".



رائعاً في رفض قرارات المحكمة العليا، كما أن موقف لجنة الانتخابات المركزية كان في غاية الأهمية والتوفيق، بطلبها تأجيل الانتخابات

السياسية ومن الصعب أن يكون هناك ثقة بأية اطروحات قادمة تطرحها السلطة، وفي المقابل الفصائل الفلسطينية اتخذت موقفاً

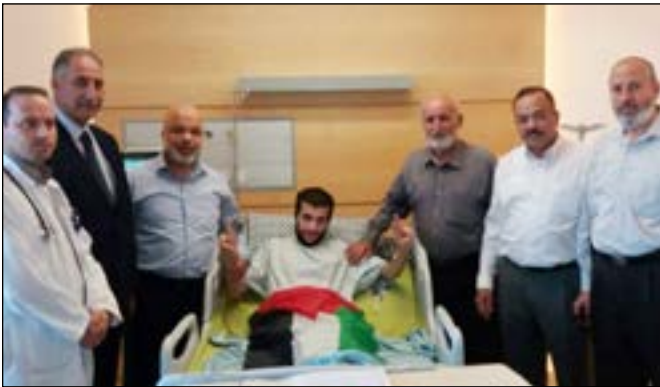
واعترى قرار محكمة العدل العليا بشأن إجراء الانتخابات في الضفة دون غزة، بمثابة "ضربة قاصمة للقضاء الفلسطيني، وقد تكون مقدمة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في الضفة الغربية وحدها". وأوضح أن قرار المحكمة العليا، صنف غزة وكأنها "إقليم متمرد وخارج عن الشرعية، وهذا الأمر في غاية الخطورة ونتائج كارثية، ويجب منع هذه التوجهات"، مستدركاً "إجراء الانتخابات المحلية كان بالون اختبار، وعندما وافقت حماس عليه تم الإيعاز للقضاء للتأجيل، وهذا المشهد فيلم هندي سيئ الإخراج من قبل السلطة". وتابع: "الأمر تتجه الى تعميق الانقسام وتأييده، والشعب الفلسطيني فقد الثقة بقيادته

هاجم النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، د. حسن خريشة، قيادة السلطة الفلسطينية، متهماً إياها بتعطيل دور المجلس التشريعي، واستخدام قضاة المحكمة العليا في رام الله لأغراض سياسية.

وقال خريشة، في تصريحات صحفية أدلى بها لوسائل الاعلام يوم أمس، إن السلطة تعطل دور المجلس التشريعي، بشكل نهائي، دون أي دور وظيفي يذكر له، وهو الأمر الذي "سيقودنا (الشعب الفلسطيني) إلى مستقبل مجهول"، مؤكداً أن شعبنا "لن يرحم من يسعى إلى تقسيمه".

وأضاف: "هذا الأمر يؤسس إلى مستقبل مجهول، فكل الأمور أصبحت معقدة، ونحن نعيش حالة من الفوضى بفعل تصرفات السلطة".

وفد من نواب الضفة يزور الأسير المحرر القاضي



زار وفد من نواب المجلس التشريعي بالضفة الفلسطينية المحتلة الأسير المحرر مالك القاضي وضم الوفد كلاً من النواب: محمد طوطح، أحمد عطون، محمود مصلح، وأيمن دراغمة، وكان في استقبالهم المدير الطبي للمستشفى الاستشاري العربي د. سعيد سراحنه وطاقم من الأطباء والعاملين في المستشفى الذي يتلقى القاضي العلاج فيه. ورحب ذوي الأسير المحرر القاضي بوفد النواب شاكرين لهم جهودهم الرامية لنصرة قضية الأسرى في سجون الاحتلال، فيما قدّم الطبيب المشرف على علاج القاضي شرحاً حول حالته الصحية، موضحاً الخطة العلاجية التي يتم تطبيقها على حالة الأسير المحرر بهدف علاجه واستعادة عافيته.

بدورهم هنأ النواب القاضي على هذا الإنجاز والانتصار لأمعائه الخاوية على الاحتلال الاسرائيلي، معتبرين أن هذا الإنجاز تراكمي يضاف إلى انجازات الحركة الأسيرة في تصديدها ومواجهتها لسياسة الاعتقال الإداري التي تتناقض مع المواثيق والأعراف الدولية والإنسانية، متمنين لإخوانه الأسرى الذين خاضوا هذه التجربة ولبقية الأسرى النصر والفرج والعودة القريبة إلى ذويهم.

وأكد النواب أن استشهاد العديد من الأسرى داخل سجون الاحتلال وكان أخرهم الأسير ياسر حمدوني، إنما هو دليل على سياسة الإهمال الطبي واللامبالاة التي تمارسها إدارات السجون بحق أسرانا البواسل، مشددين على أن ذلك يعتبر جريمة تضاف إلى جرائم الاحتلال بحق الأسرى في السجون.

واكد النواب على ضرورة أن تتحرك القيادة السياسية للدفاع عن الأسرى وتحريرهم وخاصة المرضى منهم والمعتقلين الإداريين وأن تتضافر كل الجهود على كافة الصعد والمستويات للإفراج عن كل أسرانا في سجون الاحتلال.

يذكر أن الاحتلال كان قد أفرج عن الأسير القاضي من سجنه مؤخراً بعد خوضه اضراباً مفتوحاً عن الطعام استمر لأكثر من 70 يوماً احتجاجاً على اعتقاله الإداري، وتم نقله إلى المستشفى الاستشاري العربي في ضاحية الريحان بمدينة رام الله لاستكمال علاجه.

لجنة الداخلية تلتقي بمجلس المفوضين للهيئة المستقلة لحقوق الانسان



عقدت لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي مطلع الأسبوع لقاءً مع وفد مجلس المفوضين للهيئة المستقلة لحقوق الانسان برئاسة عزمي الشعيبي، حضره رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، والنائبان سالم سلامة، ومروان أبو راس، وذلك بمقر المجلس التشريعي بمدينة غزة.

وناقش الحضور عدد من القضايا التي تخص الحريات العامة وحالة حقوق الانسان، وفي مقدمة ذلك قضية امتناع السلطة في رام الله عن اصدار جوازات سفر دبلوماسية لنواب المجلس التشريعي وفقاً للقانون والنظام الداخلي للتشريعي، بدوره اعتبر وفد الهيئة أن عدم منح النواب الجوازات الدبلوماسية هو بمثابة انتهاك صارخ للقانون واعتداء على حقوق النواب التي كفلها القانون.

من ناحيته أكد النائب إسماعيل الأشقر أن تمنع السلطة عن اصدار جوازات دبلوماسية للنواب تعد سابقة خطيرة لم تقدم عليها السلطة منذ انشائها، ويعد تجاوزاً خطيراً للأعراف الدبلوماسية وتعدي على حقوق النواب، وحمل النائب الأشقر السلطة وأجهزتها الأمنية وتحدياً جهاز المخابرات العامة المسؤولية التامة عن ذلك، موضحاً أن الهيئة المستقلة والمنظمات الحقوقية مقصرة في متابعة هذا الأمر مع السلطة.

ولفت إلى أنه من المفترض أن تنال حكومة التوافق الثقة من المجلس التشريعي حسب اتفاق المصالحة غير أن ذلك لم يحدث حتى يومنا هذا، كما لم تقم الحكومة بتوحيد المؤسسات الوطنية، ولم تنجز دمج الموظفين، ومنذ توليها

مسئوليتها تراكمت الأزمات وتعمقت في قطاع غزة، وأصبحت هذه الحكومة جزء لا يتجزأ من الانقسام، ولم تقدم ما هو مطلوب منها تجاه غزة.

ولفت إلى أن المجلس التشريعي مستمر في مواصلة جهوده ودوره الرقابي على الوزارات من خلال وكلائها، مؤكداً أن التشريعي يقر قوانين ضرورية وملحة من أجل ضمان مصالح الشعب الفلسطيني والمجتمع، نافياً وجود أي معتقل سياسي داخل السجون في قطاع غزة، وأن مراكز التوقيف في قطاع غزة جميعها مفتوحة أمام المنظمات الحقوقية والمؤسسات القانونية، خلاف ما يحدث في الضفة الغربية المحتلة ومراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية للسلطة.

ولفت إلى أن المجلس يستقبل شكاوى المواطنين ويقوم بمتابعتها مع الجهات الخاصة من خلال لجان المجلس وطواقم العاملين فيه، وقال إن الأجهزة الأمنية في قطاع غزة استطاعت القضاء على الفلتان الأمني وظاهرة حمل السلاح وإطلاق

الرصاص في الأفرح والمناسبات. وأشاد بأداء الأجهزة الشرطة والعسكرية، متابعا: "نحن نمارس الدور الرقابي على أداء المؤسسة العسكرية، وهناك اتفاق يقضي بعدم تعامل الشرطة العسكرية أو الأجهزة الأمنية مع أي قضية منظورة أمام القضاء، وذلك نظراً لاستقلالية القضاء وللمحافظة على هيئته وفعاليته أحكامه".

من جهته أكد الشعيبي وجود تحسن كبير في مستوى الاستقرار الأمني في قطاع غزة، وأشاد بتعاون اللجنة بخصوص الشكاوى ومتابعة حالة حقوق الانسان وأي تجاوزات أخرى قد تصدر من قبل الأجهزة الأمنية. ولفت لوجود تحسن وتقدم كبير في احترام حالة حقوق الانسان والحريات العامة في القطاع.

وأوصى الحضور بعقد جلسة موسعة تضم رؤساء لجان المجلس التشريعي مع المفوضية العليا لمناقشة تجنب المؤسسات الخدماتية الوضع السياسي القائم والتعامل مع جميع مخرجات اللقاء المرتقب ووضعها موضع التنفيذ.



بقلم النائب/
مصطفى البرغوثي

بيرس والعدالة المفقودة في قلنديا

شاركنا يوم الجمعة الماضي في أداء صلاة الجمعة على أراضي البيوت المهدومة في قلنديا البلد، مع أصحاب البيوت والمتضامنين معهم.

11 بناية تم هدمها في ليلة واحدة على يد جيش الاحتلال بحجة عدم الحصول على التراخيص ففقدت 36 عائلة، كانت تقطن في ست وثلاثين شقة، بيوتها وفقد أطفالها السقف الذي يغطيهم والمأوى الذي كان يحميهم.

قلنديا فقدت من قبل الكثير من أراضيها على يد المستوطنات والمصانع العسكرية المقامة على أراضيها، ثم فقدت مزيد من الأراضي للجدار الذي رفع في وجهها، والأن تهدم بيوتها، سواء كانت فيما يسمى مناطق (ج) أو القدس دون رحمة أو احترام للقوانين الانسانية.

وذلك هو التطهير العرقي بلحمه ودمه، والذي حاول نتنايهو التغطية عليه بالادعاء أن المستوطنين سيتعرضون له إن أخليت المستوطنات غير الشرعية التي أقاموها بالقوة على أراضي مسروقة من الفلسطينيين.

وللمفارقة ففي نفس الوقت الذي كنا نستمع خلاله إلى معاناة العائلات الفلسطينية التي فقدت كل ما تملك، وضاع شقاء عمرها ومذخراتها، وما زالت تئن تحت عبء ديون بناء بيوت لم تفرح بها، كان العديد من زعماء "العالم الحر" يتسابقون على الاحتفاء بشمعون بيرس وإسرائيل التي ساهم في بناء سلاحها النووي دون أن يقولوا كلمة واحدة عما لحق الشعب الفلسطيني من إحتلال أو ظلم أو تشريد متواصل تمارسه إسرائيل بحقنا وبحق شعبنا الفلسطيني.

وإذا كان الاحتفاء ببيرس يعود لكونه حامل جائزة نوبل للسلام، فإننا لم نرى أيًا من هؤلاء قد شارك في تشييع جثمان الشهيد الراحل ياسر عرفات رغم أنه حمل أيضا جائزة نوبل للسلام ولنفس السبب. شمعون بيرس شارك في نكبة ترحيل الشعب الفلسطيني قبل 68 عاما، وكان المسؤول عن تسليح الجيش الاسرائيلي بكل أنواع الأسلحة، بما فيها القنابل النووية التي يحاولوا بكلام ملتوي إخفاء وجودها، وساهم في التخطيط للعدوان الثلاثي عام 1956 على مصر، وفي التحضير لحرب حزيران عام 1967 وما أسفر عنها من احتلال اقترب عمره من خمسين عاما.

بيرس يعتبره بعض الإسرائيليين أبو الاستيطان وهو من رعى أول مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية على أراضي سبسطية، ومن ثم على إمتداد الخط الأخضر وفي الأغوار ومحيط القدس ليكمل الليكود نشرها على رؤوس الجبال وفي كل أنحاء القدس والضفة. ولا يستطيع الفلسطينيون أن ينسوا أن بيرس هو من أمر بقصف ملجأ الأمم المتحدة في قانا خلال عدوان 1996 على لبنان فأودى بحياة مائة طفل وامرأة ومدني فيما اعتبر جريمة حرب لا تغتفر. وإذا كان اسمه قد ارتبط باتفاق أوسلو، كمهندس له، فليس في ذلك ما يدعو للفخر. إذ أنه أوقع بهائه الجانب الفلسطيني في اتفاق أبعد السلام الحقيقي ولم يقربه، وكرس استمرار الاستيطان الذي يقر العالم بأسره أنه العائق الأول للسلام، وأبقى الاحتلال ليتحول إلى نظام الأبارتهايد والتمييز العنصري الأسوأ في تاريخ البشرية.

نتنايهو استخدم دهائه لينسف فرصة أتاحتها الانتفاضة الشعبية الأولى بتغيير ميزان القوى لإنهاء الاحتلال والاستيطان وليفرض اتفاقا ظالما قسم الأراضي المحتلة الى (أ) و(ب) و(ج)، وأبقى السيطرة الإسرائيلية، وقسم صفوف الفلسطينيين واستبدل الحل الحقيقي باتفاق جزئي انتقالي دون وقف الاستيطان ودون القبول بقيام دولة مستقلة فلسطينية ذات حدود وسيادة وسيطرة على مواردها.

عندما انتقدنا ورفضنا هذا الاتفاق قبل 23 عاما، استغرب ذلك بعض أصحاب النوايا الحسنة وكثيرون من الواهمين، ولكن سرعان ما اكتشف الناس جميعاً أنه اتفاقا تمت صياغته لخدمة الاحتلال ومصالحه.

نائبان يشاركان بافتتاح مصلى بمدرسة ثانوية للطالبات



وبناء جيل مقاوم متمسك بدينه وقيمه ووطنه، مستدركا بالقول: "إن المساجد هي من تخرج الجيل المقاوم وحفظة القرآن الكريم الذين هم جيل النصر والبناء والتحرير، لذا فإننا ندعم قرار إنشاء وبناء المصليات في مدارسنا ومعاهدنا وجامعات وطننا الحبيب".

وشارك النائبان في المجلس التشريعي عبد الرحمن الجمل، وهدى نعيم بحفل افتتاح مصلى بمدرسة مصعب بن عمير في مدينة غزة الأسبوع المنصرم، بحضور مديرة المدرسة فاتنة العرييد ولفيف من التربويين والمدرسين، ومدراء من وزارة التعليم ومديرية التربية والتعليم بغزة، والعديد من أولياء الأمور.

وفي كلمة له أشاد النائب الجمل بالجهود التي بذلت لتشجيع الطالبات على أداء الصلاة في جماعة أثناء الدوام المدرسي وحفظ القرآن، مشيراً إلى أن ذلك يساهم بتنشئة الطالبات على المفاهيم الإسلامية الصحيحة، وإيجاد جيل من الفتيات المحافظات والمتمسكات بتعاليم الشريعة الإسلامية.

وأشار الجمل إلى أن المجلس التشريعي ونوابه هم أول من دعم فكرة تشييد مصلى في كل مدرسة من مدارس محافظات قطاع غزة، وذلك بهدف اعانة الطلبة على أداء الصلوات في جماعة، ولتعزيز الثقافة الإسلامية في نفوس الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة، مؤكداً على أهمية إيجاد المصليات وتشبيدها في المدارس، ومشيراً لدورها في

في إطار خطة متكاملة لتفعيل تطبيق القوانين التشريعي ووزارة الاتصالات يتفقان على تعزيز المعاملات الإلكترونية



والمعاملات الإلكترونية المختلفة. وفي نهاية اللقاء اتفق الطرفان على الإسراع في إنجاز اللائحة التنفيذية لقانون المعاملات الإلكترونية والتواصل المستمر لاعتماد السجل العدلي الإلكتروني، وتكثيف الجهود المشتركة لإتمام مشروع الحكومة الإلكترونية وأتمتة كافة القطاعات الحكومية للتسهيل على المواطن واختصار الأجل والجهود والأوقات في إنجاز المعاملات الحكومية.

الاستخدام الإلكتروني حيث تبنت الوزارة نظام المراسلات الإلكترونية للكثير من المؤسسات الحكومية وتم الاستغناء عن المراسلات الورقية التقليدية واعتماد نظام التسجيل الموحد. وأكد أن وزارته تعكف كذلك على إعداد دليل توعوي للمعاملات الإلكترونية لنشر المعرفة الإلكترونية بوسائل الدفع الإلكتروني وكيفية الحصول على شهادات المصادقة للمعاملات الإلكترونية وغيرها من الوسائل

قام وفد من المجلس التشريعي برئاسة الأمين العام للمجلس د. نافذ المدهون، رافقه مدير عام الإدارة القانونية أمجد الأغا، ومدير الدائرة القانونية هدى اللواء، بزيارة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكان في استقبالهم وكيل الوزارة المهندس سهيل مدوخ وطاقم من الدوائر الفنية والإدارية في الوزارة، وناقشوا خطة عمل مشتركة تهدف لتفعيل تطبيق القوانين ذات البعد الإلكتروني.

وأشار د. المدهون إلى أن الزيارة تأتي في إطار جهود التشريعي لمتابعة مستوى تطبيق قانون المعاملات الإلكترونية والوقوف على الإشكاليات القانونية والفنية التي تعيق تطبيق القانون، ووضع مخطط التنفيذ والتطبيق.

من جانبه أكد المهندس مدوخ أن وزارته قطعت شوطاً كبيراً في تطبيق أحكام القانون من خلال إعداد مسودة اللائحة التنفيذية لقانون المعاملات الإلكترونية والعمل على تهيئة الظروف الفنية واللوجستية لتطبيق أحكام القانون، وقد تجسد ذلك في تعزيز ثقافة



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

غزة خارج المعادلة

قطاع غزة يخضع للحصار المفروض عليه منذ عشر سنوات، ويمارس ضد أهله الظلم بأنواعه ابتداءً بمنعهم من السفر وإغلاق المعابر، ومروراً بتقليص البضائع الواردة وليس انتهاءً باستمرار وتكريس أزمة الكهرباء والمياه وغيرها، وأخيراً جاء قرار رام الله بقضائها المسيس ومحكمتها العليا التي عزلت غزة عن الانتخابات المحلية، وهكذا يُراد لغزة أن تعيش خارج المعادلة الانتخابية والسياسية وبعيداً عن منظومة المساعدات الإنسانية والإجراءات السياسية التي تمنع الوزارات الخدمية من تقديم خدماتها لسكان القطاع وأهله.

قرار محكمة العدل العليا في رام الله الذي تم اتخاذه يوم أمس الأول والقاضي بإجراء الانتخابات المحلية في محافظات الوطن كافة دون قطاع غزة، الأمر الذي تبعه قرار مجلس الوزراء "المبجل" بتأجيلها، هو قرار رفضه الشعب والنخب والفصائل والقوى الحية والفاعلة في الشعب الفلسطيني، لأنه يكرس الانقسام ويعزل غزة، ويثبت أن فريق رام الله لا يريد لغزة أن تكون داخل الإطار الوطني، بل يريدون لها أن تبقى خارج كل المعادلات السياسية والانتخابية.

والحق أن الضفة تخضع للاحتلال بينما تنعم غزة بزوال الاحتلال عنها ولو شكلاً، وبالتالي فإن الأولى بإجراء الانتخابات هي الأجزاء المحررة من الوطن وليس المناطق المحتلة فيه، ولكن القوم قد علموا وتأكدوا أن قواهم في غزة لن يكتب لها الفوز لاعتبارات عديدة منها أن الشعب جريهم وعرف خدعهم وتيقن أنهم لا يخدموا الوطن ولا يسهرن على مصالح المواطنين، تولد هذا الشعور في نفوس الناس من خلال تعامل بلديات الضفة، وممارسات أجهزتها الأمنية بحق الشرفاء من أبناء الوطن، علاوة على سوء اختيار المرشحين الذين سقطوا بموجب القانون الذي وضعت السلطة سابقاً.

لم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه لتشتمل قرارات سلطة الضفة الغربية على إبعاد غزة عن التطوير والتنمية... الخ، ومارست السلطة دورها الريادي في شيطنة غزة وأهلها وقواها وفصائلها وحركاتها، وسعت بكل قوة لدى المنظمات والمجتمع الدولي لإخراج غزة من دائرة الحسابات السياسية والتنمية.

الأدهى والأمر أنه وعلى الرغم من كل عذابات وأهات القطاع وأهله غير أن رئيس السلطة لم يُعر تلك الآلام أي انتباه، ومضى ليشترك في جنازة قاتل شعبنا "المجروح بيرس"، المعروف بعدائه للإنسان الفلسطيني، وإذا كان البعض يرى في مشاركة قيادة السلطة في الجنازة مجرد خطوة سياسية أو دبلوماسية متقدمة فإنها مسوغات مرفوضة من جموع الشعب الفلسطيني الذي يرفض الاحتلال والتطبيع معه من باب أولى، لكن يبرز السؤال الأكبر وهو لماذا يبكي رجل السلطة الأول في الجنازة؟ ألهذا الحد وصلت مولاته للكيان وقياداته اللعينة؟

كل تصريحات السلطة وقياداتها التي أكدت فيها أنه لا دولة دون غزة، وأن المشروع الوطني ركيزته الأساس هي غزة كلها ذهبت أدراج الرياح، وعلمنا أن تلقفت لإعمار بلدنا دون انتظار السلطة ولا قياداتها التي عفا عليها الزمن ولم تعد صالحة لشيء على الإطلاق ولم تعد راعية للمشروع الوطني ولم تكن كذلك يوماً من الأيام، أعيدوا صياغة علاقات غزة الدولية والخارجية والسياسة بعيداً عن السلطة وقياداتها فإن ذلك إن تم من شأنه أن يُصلح من وضع القطاع وربما نتقدم أكثر نحو خطوات استراتيجية على الصعيد السياسية والتنموي وغير ذلك من الأصعدة التي بات العمل من أجلها ملحاً.

التشريعي يهنئ أسيرين محررين



هنا د. أحمد بحر، رافقه النائب عبد الرحمن الجمل، مطلع الأسبوع الأسير المحرر طارق البليسي من مخيم المغازي والذي أفرج عنه الاحتلال مؤخراً بعد قضائه ست سنوات متنقلاً بين السجون، والأسير المحرر رامي أبو جري من البريج حيث أفرج عنه الاحتلال بعد انتهاء مدة محكوميته البالغة ثماني سنوات. وكان وجهاء من عائلتي الأسيرين المحررين في استقبال وفد التشريعي مرحبين بهم وشاكرين زيارتهم التي اعتبروها لمسة وفاء من المجلس التشريعي لأسرانا في سجون الاحتلال وللأسرى المحررين كافة، داعين لمواصلة النضال على كل الأصعدة من أجل تحرير أسرانا الأبطال من سجون الاحتلال.

بدورهما نقل الأسيرين معاناة الأسرى في السجون



اجتماع مشترك للجنة التريبية والرقابة



■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جججوح

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps